

الجيران: الأولوية لحل وضع الكويتية



د. عبدالرحمن الجيران

قال النائب د. عبدالرحمن الجيران: انشأ مجلس الوزراء ومجلس الامد بضرورة العمل على حل قضية الكويتية. وأضاف بعد التزام الحكومة والمجلس بدعم تحديث أسطول طائرات الخطوط الجوية الكويتية من خلال قانون الخصخصة والذي نتج عنه توقيع شركة الخطوط الجوية الكويتية عقود شراء الطائرات مع شركتي إيرباص وبوينغ

.. ويشيد بقرار وزير الداخلية بمعاينة الضباط المنحرفين

قال النائب د. عبدالرحمن الجيران: أثنى عليا نهج نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بمعاينة الضباط المنحرفين، فالمؤسسة العسكرية باتت اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى توضيح رسالتها النبيلة، التي تقوم على قاعدة الواجب والشرف، التي هي أساس تكوين الشخصية العسكرية، التي

«التعليمية»: تناقش رفع رسوم المدارس الخاصة الإثنين المقبل

قال رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد د.عودة الرويعي إن اللجنة ناقشت مواد قانون تنظيم الجامعات الحكومية بحضور رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، مشيراً إلى أن اللجنة ستستكمل مناقشتها لهذا القانون في اجتماعها المقبل. وأضاف الرويعي في تصريح للصحافيين أن اللجنة سوف تصوت في اجتماعها المقبل على قانون



د. عودة الرويعي

الرويعي: حل مشكلة شعب «التطبيقي» قريباً

قال النائب د. عودة الرويعي: إن شاء الله ستحل مشكلة الشعب المغلقة لطلبة التطبيقي قريباً. وإذا كانت المشكلة مالية فحتماً ستكون الكلفة المالية أكبر إذا تم تأخر تخرج الطلبة.

وأضاف أن هناك حصة بسيطة كالتالي. فتح شعب جديدة يسرع في تخرج أكبر عدد من الطلبة كما أن تأخر تخرج الطلبة يعني استمرار صرف المكافأة لهم وزيادة التكلفة المالية.

عاشور لعدم تسليم رقاب المواطنين ليد القطاع الخاص

صرح النائب صالح عاشور حول اضراب أكثر من 300 عامل من عمالة المقاول لدى شركة نفط الكويت في منطقة الروضتين مؤخرا بسبب اعتراضهم على تأخير صرف رواتبهم والغاء بعض مزاياهم بقوله: هذا ما حدثنا منه قبل فترة بعدم تسليم أرقام أبنائنا الموظفين والعمال بيد القطاع الخاص غير المستقر وظيفياً، والعكس صحيح عندما تعرضت شركة نفط الخليج إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية إلى أزمة نتج عنها وقف العمل بالإنتاج ومع ذلك كان هناك استقرار وظيفي للمواطنين فيها وعدم إنهاء خدماتهم.

وأضاف عاشور: كما أن هناك أيضا تجارب سيئة سابقة سنة 2009 عندما تعرضت بعض الشركات الاستثمارية لأزمة اقتصادية قامت بإنهاء خدمات الكثير من المواطنين لديهم دون حسيب أو رقيب من الحكومة. وأكد عاشور أن ما يمر به القطاع النفطي حالياً ما هو إلا تنفيذ أجندة منظمة لتسليم شركات القطاع النفطي للقطاع الخاص وإن كان تحت مسميات مختلفة وهذا غير مقبول بتاتا، ومسؤوليتنا الرقابية تحتم منع هذا التلاعب بمصدر الدخل الرئيسي للبلد.



صالح عاشور

5 نواب: تطوير مباني الجامعة والتطبيقي بما يضمن منع الاختلاط بين الذكور والإناث



علي الخميس



حمود الحماد



د. محمد الحويلة



حمدان العازمي

بمسؤولياتها، والإسهام في رقي الفكر وتقديم العلوم، مع مراعاة قيم المجتمع وبما يحقق مساهمة الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة الإيجابية في تنشئة الأجيال قائمة في إطار من التكامل العلمي والروحي والخلفي في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية. ولتحقيق ذلك كله جاء هذا الاقتراح بقانون لاستبدال نص المادة الأولى من القانون المشار إليه بحيث يكون الفصل كاملاً بين الطلبة والطالبات ومحققاً في المباني والمختبرات والمكتبات وسائر الأنشطة الاجتماعية في دور العلم والجامعة والمدارس الخاصة.

الافتاء (لجنة الامور العامة) التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (فتوى رقم 51/ع/2005) والمؤرخة بتاريخ 2005/5/21 م والثانية (فتوى رقم 214/ع/2006) بتاريخ 2006/12/12 بأنه لا يجوز الاختلاط بين الذكور والإناث في التعليم، وتوافقاً وحرصاً على القيم والعادات والتقاليد التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الكويتي وفقاً لأحكام الإسلام، وذلك بمنع الاختلاط بين الطلبة والطالبات في المباني وقاعات الدراسة، والتزام الوزارات والجهات ذات الصلة بذلك، وتأكيداً على التزام كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية القيام

السابقة». (مادة ثانية): يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون. (مادة ثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بما يلي: صدر القانون رقم 24 لسنة 1996، بهدف تأكيد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً لتشريعها يهتدى به تعاليمها، وبما جاء في الفتاوى الشرعية الصادرة من قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية إدارة



ماضي الهاجري

الهاجري: ترخيص بناء القسائم الحكومية لأكثر من 3 أدوار بما يتوافق وحاجة المخصص له

له المسكن الملائم فان من المطلوب موافقة بلدية الكويت على ان يكون التراخيص الصادرة ببناء هذه القسائم يجرز ارتفاع اكثر من ثلاث طوابق. لذلك اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: نص الاقتراح: قيام بلدية الكويت بالموافقة على ان يكون التراخيص الصادرة ببناء القسائم الحكومية المخصصة من قبل المؤسسة العامة الرعاية السكنية اكثر من ثلاثة ادوار بما يتوافق مع حاجة المخصص له.

قدم النائب ماضي الهاجري اقتراحاً برغبة جاء فيه صدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بهدف توفير المسكن الملائم للأسر الكويتية المخاطبة بأحكامه. وفي هذا السبيل اشتمل القانون على التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوفير ثلاثة بدائل لهذه الأسر وفقاً لتوافر شروط الاستحقاق لكل منها في المستحق والمحقق له. وتقرر هذه البدائل في القسائم ويكون

عبدالله: هل توجد مبان مؤجرة على الجهات الحكومية بالدولة؟

والمدة. 5 - كشف بالقيمة الإيجابية التي تستفيد منها الدولة بإيجارها لأماك الدولة في جميع القطاعات، مفضلة حسب كل قطاع ومساحة الأرض وموقعها مع القيمة الكلية للإيجار. 6 - كم يبلغ الفارق بين ما تجنيه إدارة أملاك الدولة كقيمة إيجارية وبين القيمة السوقية (الفعلية) للأراضي المؤجرة؟ وما مدى مساهمة هذا الفارق في الناتج القومي المحلي وما القيمة المضافة لاقتصاد البلد من العوائد؟

الاستخدام والأسباب الموجبة لتاجيرها وأسماء الأشخاص المستفيدين؟ 4 - هل توجد مبان مؤجرة على الجهات الحكومية بالدولة من المنتفعين والمستأجرين ب عقود أملاك دولة، تعود ملكية هذه الأراضي أساساً لأماك الدولة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بكشف يتضمن اسم المستأجر المنتفع بأماك الدولة وقيمة الانتفاع والقيمة المؤجرة على الجهة الحكومية المستأجرة من المنتفع، والمساحة والمنطقة



د. خليل عبدالله

وجهه النائب د. خليل عبدالله سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح جاء فيه: يرجى إفاذي وتزويدي بما يلي: 1 - هل هناك أملاك للدولة لا تقع تحت اشراف وإدارة وزارة المالية؟ 2 - كشف بأماك الدولة التي تشرف عليها وزارة المالية، مع بيان بالأراضي المؤجرة بموجب حق الانتفاع ومواقع ومساحات كل قطعة منها وأسماء المستأجرين



احمد لاري

هيئة التطبيقي. وأضاف انه اذا كان هناك استثناء من سنوات الخدمة فيجب ان يشمل هذا الامر الجميع، اما استمرار المزاجية الحكومية فيناتج حمل الوزير العيسى المسؤولية الدستورية.

لاري ينتقد المزاجية في تعيين القياديين في «التطبيقي» حمل النائب احمد لاري وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى مسؤولية «المزاجية» في التعامل مع لوائح الخدمة المدنية في شأن تعيين القياديين وقال لاري انه تم في السابق استبعاد بعض الاسماء

الكندري لتشديد الرقابة الأمنية على أماكن تجمعات الأسر والعوائل خاصة في العطل والمناسبات

ومكوناته الأصلية. وبين الكندري ان أمن واستقرار وراحة المواطن والمقيم أمر لا جدال او مساومة أو نقاش فيه ذلك لأن الشعور بالطمأنينة أمر وعادة جبل عليها كل من عاش على أرض الوطن، مشيراً إلى ان هذا الأمن والأمان يأتي بكتاف جهودهم الحثيثة في التعامل مع هذه القضايا الدخيلة على المجتمع الكويتي

السبب للمركبات. وأشاد الكندري في تصريح صحفي بجهود رجال وزارة الداخلية والذين قاموا مؤخراً بضبط أشخاص ومنهم قياديين اثنين في منطقة صباح الأحمد البحرية بتوجيهات مباشرة من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بتعاطيه المباشر والحازم، حيث قام بمعاقتهم وإيقافهم



فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري رجال الداخلية بتشديد الرقابة الأمنية على أماكن تجمعات الأسر والعوائل خاصة في العطل والمناسبات وأماكن الإحتفالات إضافة إلى ضرورة التواجد المكثف للتعامل مع كل البلاغات المقدمة من قبل المواطنين والمقيمين خاصة فيما يتعلق بالإزعاج المتكرر للمراهقين واستخداماتهم



فيصل الشايح

وفد برلماني يشارك في أعمال المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي

توجه وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايح على رأس وفد برلماني يضم عضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب د. خليل عبدالله أبل إلى جمهورية ساحل العاج (أبيدجان) وذلك للمشاركة في أعمال المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الرابع عشر.

«المرأة» تعد قانوناً لمكافحة العنف الأسري

وذكرت ان القانون سيحدث من الحوادث التي أصبحت تتكرر مؤخراً في المجتمع الكويتي، مشيرة إلى أن هناك نقصاً في التشريعات المحلية وهذا القانون يساهم في إكمال التشريعات الناقصة. وبيبت ان هذا القانون يقترح انشاء مراكز إيواء لضحايا العنف الأسري وإنشاء دائرة مختصة في جرائم العنف الأسري قوامها من الشرطة النسائية، موضحة ان اللجنة بصدد الاجتماع قريباً لمناقشة مسودة القانون.

أكدت مستشارة لجنة شؤون المرأة والأسرة د. فرح صادق ان اللجنة بصدد إعداد مسودة قانون مكافحة العنف الأسري والذي يخصص بحماية الأسرة كاملة والمرأة بشكل خاص. وأضاف صادق في تصريح صحفي ان القانون يشمل حماية الأسرة والمرأة خاصة من جميع أنواع العنف الذي من الممكن ان يتعرض له سواء النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي وسيكون هذا القانون مكملاً لقانوني حماية الطفل ومحكمة الأسرة.